

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، إياد ملحيس ، حسن حبوب ، محمد المحادين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/١٣٢٠

المميز : رئيس النيابة العامة

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٦٨٦ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٩ القاضي بما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادتين (٢٣٦ و ١٧٧) من الأصول الجزائية :

- ١- إعلان براءة المتهم من جنابة الشروع بالقتل
خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني .
- ٢- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد
٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الأسلحة النارية المسنده إليه وعملاً بذات المادة حبسه
مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة السلاح حال ضبطه .
- ٣- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات
وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهر واحد والرسوم والغرامه عشرة دنائير
والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .
- ٤- إدانة المتهم بجنحة التهديد خلافاً للماده ٣٥١ عقوبات وعملاً بذات المادة
حبسه مدة سنة واحده والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .
- ٥- إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات
وعملاً بذات المادة حبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة ٤٤٥ عقوبات عدم ملاحقة المتهم عن جنحة إلقاء الضرر بمال الغير وذلك لعدم اتخاذ المتضرر صفة المدعي بالحق الشخصي أو تقديم شكوى خطيه بذلك .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم بحيث تكون عقوبته النهائية حبسه مدة سنة واحده والرسوم ومصادرة الأداة الحاده والسلاح الناري حال ضبطهما محسوبه له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل هذا القرار .

وتتلخص أسباب التمييز بالسبب الآتي :

- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى حين لم تعالج جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات المسنده للمتهم على ضوء ما جاء بقرار الإتهام ولائحته وعلى ضوء ما توصلت إليه أن المتهم (... وبحدود الساعة الحادية عشرة ليلاً قام بالذهاب إلى بيت المشتكية وإطلاق عدة عيارات نارية من سلاح كان يحمله ولم يصب أحد....)، فالواقعة التي عالجتها والتي توصلت من خلالها أن المتهم بريء من جناية الشروع بالقتل لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد الشروع بالقتل وفق ما تضمنه قرار الإتهام ولائحته والواقعة التي توصلت لها المحكمة نفسها وقرار المحكمة من هذه الجهة مشوب بالقصور بالتسبب والتعليل .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم إلى تلك المحكمة لمحاكمته عن الجرائم التالية:

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .
- ٣- جنحة إلقاء الضرر بمال الغير خلافاً للمادة ٤٤٥ عقوبات
- ٤- جنحة حمل وحياسة أداة حاده خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات
- ٥- جنحة التهديد خلافاً للمادة ٣٥١ عقوبات
- ٦- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات

ونجد أن واقعة الدعوى كما وردت بإسناد النيابة العامة تتلخص بوجود خلافات ومشاكل سابقة بين المتهم من جهة وبين المشتكيه وزوجها من جهة ثانية ، حيث سبق للمتهم أن قام بضرب زوج المشتكيه بواسطة موس على وجهه ، وفي مساء يوم ٢٠٠٤/٤/٢٨ حضر المتهم إلى منزل المشتكيه وكان بحالة سكر وقام بالتهجم عليها وكان يحمل بيده أداة حادة (قطاعه) وقام بتهديدها كما ألحق أضراراً مادية بسيارة شقيقها . وبحدود الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٠٠٤/٤/٢٩ عاد المتهم مرة أخرى إلى منزل المشتكيه وكان بحوزته سلاح ناري غير مرخص وقام بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاه منزلها وباتجاه الغرفة التي تنام بها الشاهده ابنة المشتكيه قاصداً قتلها حيث اخترقت الطاقة الزجاج إلى داخل المنزل والحقت اضراراً مادية بالمنزل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

ولدى محاكمه أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٤/٦٨٦ وبعد استكمال إجراءات التقاضي توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن واقعة الدعوى كما خلصت إليها من البيانات المقدمة تتلخص : المتهم أقارب زوج المشتكيه وقبل إحداث هذه القضية وبتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ كان قد حصل حادث سير مع زوج المشتكيه وتم توقيفه على اثر ذلك الحادث فقامت زوجته بإخبار بعض الناس من اجل الحصول على نقود لغايات انهاء قضية زوجها واخراجه من السجن .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ ذهبت المشتكيه إلى أهلها في بلدة راكين في الكرك من أجل مساعدتها ثم عادت إلى بيتها في لواء القصر ولما شاهدها المتهم قد عادت إلى بيتها ومعها عدة اشخاص من اهلها حضر إليها وكان يحمل بيده قطاعه واقترب من بيتها وكانت تقف مع ابنتها وقال لابنتها بأنه حضر ليذهب معها ومع والدتها إلى شخص يدعى من اجل الإقراض منه والحصول على المال لحل مشكلة والدها واثناء وقوفه على شبك بيتهم قام المتهم بهز شبك الحماية وهددهم بعدم اخبار الشرطه بحضوره وبعكس ذلك بأنه سيقوم بذبحها وذبح اولادها وكان بحالة سكر وقام بتكسير زجاج سيارة لشخص يدعى في المساء وبحدود الساعه الحادية عشر ليلاً قام المتهم بالحضور إلى بيت المشتكيه وقام بإطلاق عدة عيارات نارية من سلاح كان يحمله ولم يصب احداً وقدمت الشكوى .

ووجدت المحكمة فيما يتعلق بجناية الشروع بالقتل العمد خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات المسنده للمتهم أن الأفعال التي قام بها المتهم يوم الحادث والمتمثلة

بحضوره إلى بيت المشتكيه وهو يحمل قطاعه وقيامه بتأنيبها على استجادها باهلها وقيامه بهز شبك الحمايه الخاص بشباك بيتهم وقوله إلى ا بأنه يعلم بأن والدها محبوس وقوله لها بأنه يريد أن يذهب معها ومع أمها لشخص يدعى من أجل اخذ قرض مالي لمساعدة والدها والطلب منهم عدم إخبار الشرطه بحضوره وإلا فإنه سيقوم بذبح واولادها وعودته فإن أفعاله تلك لا تشكل اركان وعناصر جناية الشروع بالقتل العمد المسند إليه ولم تقدم النيابة أي دليل على أن أفعال المتهم كانت عن سبق إصرار وترصد ولم تثبت وجود خلافات سابقه ما بين المتهم والمشتكيه أو ما بين المتهم وزوجها ولم يثبت ما ذهبت إليه بأنه سبق للمتهم أن قام بضرب المشتكيه بموس على وجهه لذلك قررت إعلان براءته عن هذا الجرم .

وأما فيما يتعلق بجنحة حمل وحيازه سلاح ناري بدون ترخيص فإن المحكمة تجد أن الأفعال التي قام بها المتهم ليلة الحادث من اطلاق عدة عيارات نارية من سلاح ناري تجاه بيت المجني عليها فإن هذه الأفعال التي قام بها تشكل كافة أركان وعناصر جنحة حمل وحيازه سلاح ناري المسنده إليه الأمر الذي يتعين إدانته بها والحكم عليه بالحبس مدة شهر والرسوم ومصادرة السلاح في حال ضبطه .

كما قررت إدانته بجنحة حمل وحيازه أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامه عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة في حال ضبطها .

أما فيما يتعلق بجنحة التهديد خلافاً للماده (٣٥١) من قانون العقوبات فإن المحكمة تجد أن الأفعال التي قام بها المتهم ليلة الحادث والمتمثله بقيامه بحمل قطاعه والحضور إلى بيت المشتكيه والطلب منهم عدم إخبار الشرطه وعودته بالليل واطلاق النار فإن افعاله تلك تشكل سائر أركان وعناصر جنحة التهديد خلافاً للماده ٣٥١ عقوبات الذي يتعين معه إدانته بها ومعاقبته عليها والحكم عليه بالحبس مدة سنه واحده والرسوم .

أما فيما يتعلق بجنحة السكر المقرون بالشغب فإن المحكمة تجد من اعتراف المتهم بهذه التهمه يشكل كافة أركان وعناصر جنحة السكر المقرون بالشغب المسنده إليه وإدانته والحكم عليه بالحبس مدة أسبوع .

أما فيما يتعلق بجنحة الإضرار بمال الغير خلافاً للماده ٤٤٥ عقوبات وحيث أن المتضرر لم يتقدم بشكوى خطيه فقررت عدم ملاحقته عن هذه الجنحة .

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الحبس مدة سنة واحده وتضمنه الرسوم ومصادرة الأداة الحادة والسلاح الناري في حال ضبطهما محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ رئيس النيابة العامه بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١ طالباً نقض القرار المميز للسبب الوارد بلائحة تمييزه .

وعن سبب التمييز والذي ينصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم معالجة جناية الشروع بالقتل المسنده للمتهم على ضوء ما ورد بقرار الإتهام ولائحته وأن الواقعة التي عالجتها والتي توصلت من خلالها أن المتهم بريء من جناية الشروع بالقتل لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بجناية الشروع بالقتل .

وفي الرد على ذلك : نجد أن ما جاء بإسناد النيابة العامه وما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى هو عن مرحلتين ، المرحلة الأولى عندما حضر المتهم نايل إلى بيت المشتكيه زينب حوالي الساعة العاشره ليلاً وكان يحمل بيده قطاعه وهدد وابنتها بذبحهم إذا ابلغوا الشرطه بحضوره وكان سكراناً وقد قام بتحطيم زجاج سيارة شقيق وعندما حضرت الشرطه كان المتهم قد لاذ بالفرار .

اما المرحلة الثانية فحوالي الساعة الثالثة من بعد منتصف تلك الليله حضر المتهم إلى بيت المشتكيه وأخذ يطلق العيارات النارية باتجاه المنزل وأن أحد الأعيه النارية اخترقت شباك غرفة النوم الذي تنام فيها ابنة المشتكيه

وحيث نجد أن جرم الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات المسنده للمتهم هو فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وليس المرحلة الأولى .

وحيث نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد اعلنت براءة المتهم عن الواقعة التي أسمينها المرحلة الأولى فيكون قرارها قد انصب على واقعة غير الواقعة المسنده للمتهم بالإضافة إلى ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى وفي قرارها الطعين وعند معالجتها لجنة التهديد قد ذكرت أن المتهم عاد إلى بيت المشتكيه وأطلق عيارات نارية واعتبرت ذلك يشكل جنحة التهديد خلافاً للماده ٣٥١ عقوبات .

كما أوردت لدى معالجتها لجنة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص وعلى الصفحة (٥) من قرارها فإن المحكمة تجد أن الأفعال التي قام بها المتهم ليلة الحادث من

إطلاق عدة عيارات نارية من سلاح ناري تجاه بيت المجني عليها فإن هذه الأفعال التي قام بها تشكل كافة أركان وعناصر جنحة حمل وحياسة سلاح ناري المسندة إليه .

وعليه فإننا نجد أن القرار الطعين مشوباً بالقصور بالتسبيب والتعليل وسبب التمييز هذا وارد عليه مما يتعين نقضه .

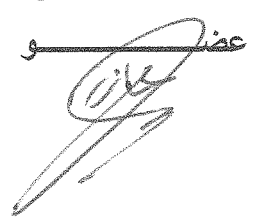
لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨/١١/٢٠٠٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقي / ن ر

lawpedia.jo